

الدولة الواحدة بين المتخيل والواقع والمنطلق الوطني الفلسطيني

سامية عيسى

لم تكن الدولة العلمانية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني متخيلا غير واقعي في وعي النخبة القيادية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي أطلقت شرارة الثورة الفلسطينية في مثل هذه الأيام من عام 1965، وتبنتها تاليا منظمة التحرير الفلسطينية. لم تكن مجرد حلم لشعب طرد من أرضه، بل هدف نهائي يرسم مسار النضال الوطني، بغض النظر عن متغيرات موازين القوى الدولية والظروف السياسية المتبدلة للشعب الفلسطيني أينما وجد. سيما أنها حددت الملامح الأساسية لهذه الدولة، بوصفها دولة يتساوى فيها مواطنوها من دون أي تمييز في العرق والجنس والدين، ويعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بسلام. لذلك حين يجري الحديث عن «الدولة الواحدة» على أرض فلسطين التاريخية حلا مقترحا يتيح إمكانية منطقية وعادلة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي فهو مبدأ ليس جديدا. بل طرح من بدايات انطلاقا الثورة الفلسطينية منذ 57 عاما، قبل احتلال بقية الأراضي الفلسطينية عام 1967، بل هو المبدأ الذي تم تجاهله حين وقَّعت اتفاقية أوسلو التي نصّت على «حل الدولتين» (الجانث)، وتجاهل أصل القضية الفلسطينية التي نشأت مع الاحتلال الإسرائيلي إثر نكبة عام 1948، وثالجا «الدولة الواحدة» العلمانية الديمقراطية ليست خيارا للشعب الفلسطيني، بل قدر وحيد ومحتوم. وهذا يعني أن السير باتجاه هذا القدر هو الطريق المنطقي الوحيد للنضال الوطني الفلسطيني القديم والمتجدّد. فقط، تصبح إزالة العقبات دونه السؤال المتجدّد، ليس لحركة فتح وحدها، سيما لقواعدها الشابة المخلصّة، بل أيضا لعموم الفلسطينيين والفلسطينيات.

علت أصوات عديدة، أخيرا، تعتبر «الدولة الواحدة» خيانة في حق الشعب الفلسطيني. وفي هذه الأصوات نوع من قصر نظر، بل ربما تحمل نوايا سيئة «متعمدة»، تعمل على التثويش على أي محاولة للخروج من النفق المظلم الذي تمرّ فيه القضية الفلسطينية. ولأن هنالك دائما نقطة ضوء يجب أن يبدأ منها الخروج من النفق، فلا بأس في العودة إلى البدايات. ليس لأن النخب الفلسطينية عاجزة عن اقتراح حلول تواصل به النضال الوطني برؤية وطنية جديدة، بل لأن مشروء الدولة الواحد لم ينفذ، أو بالآخرى لم يأخذ حيزه من التطبيق الجذّي. سيما بسبب دخول القضية الفلسطينية، طوال تجربتها النضالية المعاصرة، إلى مآهات

عديدة. كان للتبعثر الداخلي، قبل التحذيات والتعقيدات الإقليمية والدولية، حصّة الأسد فيها، فقد انتاب «فتح» والفصائل الأخرى الوهن بسبب انحرافها عن مبادئ عديدة انطلقت من أجلها. بل شاب سلوك قياداتها مظاهر فساد سياسي وسلوكي تجسّد بأساليب عشائرية ذكورية في «عقلية الأبوات»، فضلا عن المحسوبيات «الجمع الولاءات السلطوية»، كما ظواهر الفساد المادي الذي طاول الفصائل كافة، وعلى مدار 57 عاما هي عمر الثورة.

نعم، مياه كثيرة جرت تحت هذا الجسر، لكن ذلك لا يعني أن المضامين النضالية الوطنية لهذه الدولة لم تعد صالحة اليوم، كما غيرها من المبادئ، ولكنها تحتاج المراجعة والتقويم، إنّ لجهة أشكال النضال، أم لجهة الخبرات التكتيكية التي تصبّ في هذا المبدأ، فما لم يعد صالحا وغير مقبول هو تلك الممارسات والانقسامات والسياسات التي أوصلت الشعب الفلسطيني إلى هذه الحالة المرزبة، على الرغم من شمس تشرق هنا وضوء ينبعث من هناك بين حين وآخر على شكل انتفاضات وهبات أخذة في النضوج والتطور، لن تلبث إلى أن تصل إلى مبتغاها، وهي «تجديد الثورة». وهي خطوة ينتظرها الجميع، وتتصوّرات متنوعة تحثّاج أن نختمر في أوساط النخب الميدانية الشابة، ونقرّر أطرا وقيادات بديلة شابة «بالضرورة»، عن تلك القيادات الفاسدة المرتهنة، التي فرطت بمصالح شعبها لمصالح إقليمية ودولية لقاء حفنة من الدولارات والتنافس على الزعامة، وجعلت من أبناء الشعب الفلسطيني وقودا لارتهانها، سيما سلطتي رام الله وغزة. هذا ناهيك عن خرق قيادات «فتح» نفسها موثيق النظام الداخلي ومبادئها الوطنية، وعطلت الآليات الديمقراطية التي يجب العمل بها للتقييم والمراجعة وتصحيح المسار. وهو ما أثر على آلية تطبيق المبادئ التي قامت «الثورة» من أجلها، وفي مقدمتها تحرير فلسطين كل فلسطين وإقامة الدولة العلمانية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، والذي لو أعيد العمل بها ليس داخل فتح وحدها، بل أساسا داخل مؤسسات منظمة التحرير، شرط إعادة إحيائها على أسس تمثيلية ديمقراطية، فإن ذلك سيدفع الشعب الفلسطيني إلى طبع السؤال الأكثر جراءة على نفسه: كيف؟ كيف نفعّل ذلك في ظل واقع إسرائيلي متنام بطرفه، ويغيّه في انتداهات يومية بحق الشعب الفلسطيني لتزداد توحشا ولصوصية، ولا نقيم وزنا للاتفاقات والقرارات الدولية. كيف يمكن لهذه الدولة أن ترى النور في ظل وقائع على الأرض وموازن دولية وإقليمية غير ملائمة، تتلازم مع استشرء «المضمون

الصهيوني» لدولة إسرائيل بوصفها استعمارا استيطانيا إحتلاليا. سيما مع تنامي «نظام الأبارتهاید» فيها وقوانينه العنصرية ضد الشعب الفلسطيني عبر «القانون القومي اليهودي» و«تشريع سرقة أملاك الفلسطينيين» في القدس (حي الشيخ جراح مثلا)، و«قضم مزيد من الأراضي في الضفة الغربية وإنشاء المستوطنات عليها» و«التطبيق غير الشرعي لضم مزيد من أراضي الضفة»، إلى جانب جدار الفصل العنصري وتقطيع أوصال المدن والأحياء الفلسطينية المحتلة عام 1967، والتي كان يفترض أن تقوم عليها دولة «اتفاق أوسلو»، ولا يُنسى بالطبع حصار غزة. فضلا عن إجراءات تهويد القدس عبر السنين، خصوصا سحب الجنسية من كل من يغازر القدس من الفلسطينيين ثلاثة أشهر أو يحصل على جنسية أخرى (لا يطبق هذا على اليهود وغالبيتهم يحملون جنسية مزدوجة). ذلك كله وأكثر بكثير من ممارسات عنصرية يومية تمارس بحق أهلنا في الأراضي المحتلة عام 1948، فضلا عن عدم تطبيق قرار الأمم المتحدة 194 بشأن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. ..

إلى غير هذا كله من قرارات واعتقالات لآلاف الأسرى والأسيرات والأطفال. من هنا، يصبح السؤال كيف نقيم الدولة الواحدة العلمانية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني سؤال «الثورة المتجدّدة». ومن هنا أيضا، يجب أن تبدأ حملات متواصلة وطنية وسلمية دؤوية ضد «القوة العنصرية»، التي تجنّز فيها نظام الفصل العنصري، بتجلياته القانونية وغير القانونية، بهدف تقويض هذا النظام وتفكيك المضمون الصهيوني لدولة الاحتلال، وتثبيت السردية الوطنية الفلسطينية بمواجهة السردية الصهيونية الهشّة. وجنبا إلى جنب مع مواصلة التصعيد في فضح «نظام الفصل العنصري» في كل المحافل الدولية، وبالتوازي على مستوى الراي العام العالمي، دولا وشعبا، خصوصا مع وجود قانون دولي يجرّم العنصرية ونظام الفصل العنصري أينما وجد. بل يصحّ فضح أي دولة تدعم نظام الأبارتهاید الإسرائيلي أمام شعبها نضالا ووطنيا وواجبا أخلاقيا لأحرار العالم، يساهم بالضغط على حكومات هذه الدول وبرلماناتها، وتتم محاكمة هؤلاء بناء على شهادات حيّة لضحاياهم الذين شاعت الأقدار، أو حين الضيافة الألمانية ودولة القانون والحقوق، أن جمعهم بسفاحيهم في بلد اللجوء الواحد. وبحسب مبدأ القانون الدولي، يمكن محاكمة الجرائم ضد الإنسانية في أي مكان، بغض النظر عن البلد الذي ارتكبت فيه، بشرط أن يكون المتهم حاضرا في قاعة المحكمة. وقد سبق لمحاكم ألمانيا أن حاکمت مرتكبي مجازر ضد الأيزيديين، ومجازر الإبادة الجماعية في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي، ليس حكم محكمة كوبلنز الذي صدر بحق أنور رسلان مجرد محاكمة شخص أو معاقبته، وإنما لنظام بكامله، إذ لم يمارس هذا العسكري السابق التعذيب والقتل بدوافع شخصية، وإنما لأنه كان ضابطا رفيعا ومسؤولا عن «قسم التحقيقات - فرع 251»، وهو السجن سبى الصيت والمعروف باسم «امن الدولة - فرع الخطيب»، والذي مارس فيه التعذيب، بحسب إفادات الشهود، ضد أربعة آلاف معارض في الاعتقال. وبعد عامين من اندلاع الثورة، تمكّن رسلان من الفرار عبر الأردن وتركيا، وحصل على اللجوء السياسي عام 2014 في ألمانيا، إلا أن أحد ضحاياها تعرف إليه ذات يوم وهو يمشي مطمئنًا في أحد شوارع المدينة الألمانية، بحسب تقارير زوّدت الشرطة للقضاء،

هل تعبّد كوبلنز الطريق، لمحاكمة الأسد

آخر من أيشع نماذج جزأري النظام، هو الطبيب علاء موسى، المتهم بارتكاب جرائم حرب، عندما كان في مستشفى تشرين العسكري في حمص. كان هذا المتوحش يمارس قتل المدنيين الجرحى والمصابين في داخل المستشفى؟ اعترف أمام المحكمة، حرفيا وبصراحة استثنائية، بما تقشعر له الأبدان: «قتلت في المستشفيات السورية الجرحى المعارضين لنظام بشار الأسد لأنهم إرهابيون». يجسد هذا الطبيب، بشكل قانع وصارح، نهج النظام الأسدوي ووحشيته. وهو النظام الذي يتقن عملية غسل دماغ أدواته. وقد حاول موسى لعب الورقة التي لعبها النظام لتسويق نفسه مع الغرب، منذ بداية الثورة، معرّفًا عن نفسه بأنه «مسيحي»، لكي يستندّ عطف الرأي العام الأوروبي والغربي المسيحي الذي يتعاطف جزءً منه مع الأسد، والذي صدق مقولة إنه «يحمي المسيحيين ويدافع عنهم في وجه داعش والإرهابيين» التي روّجها جيش من رجال الدين وبطاركة الكنائس في سورية. وفي بعض أوساط الإرساليات والدوائر الكنسية المزمّنة في أوروبا، ولاقّت استحسانا لدى بعض القوى السياسية الأوروبية اليمينية المحافظة والعنصرية، وأيضا اليسارية المتطرّفة منها التي ترى في بشار الأسد رجلا علمانيا، ومن أبطال «مقارعة الإمبريالية»، كما كان شافيزن وخليفته مادورو اليوم في فنزويلا، والمعجبة بشكل خاص بحزب الله؛ وقبل قضية محاكمتي رسلان وموسى، كان القضاء الألماني قد حكم في فبراير/ شباط 2020 بالسجن أربع سنوات ونصف السنة على سوري آخر، هو إيداع الغريب، بتهمة اعتقال 30 متظاهرا على الأقل في مدينة دوما، كبرى مدن الغوطة الشرقية قرب دمشق في أكتوبر/ تشرين الأول 2011، ونقلهم إلى مركز اعتقال وتعذيب تابع لأجهزة المخابرات.

وتعرّف جرائم الحرب، بحسب اتفاقيات

”**حين يجري الحديث عن «الدولة الواحدة» على ارض فلسطين التاريخية حلا مقترحا يتيح إمكانية منطقية وعادلة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي فهو مبدأ ليس جديدا**

السؤال كيف نقيم الدولة الواحدة العلمانية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني سؤال «الثورة المتجدّدة»

”

بذاباتها على جدران الضمير الإنساني في العالم. العمل الدؤوب والمثابر بغير تقطع وانقطاع في فضح نظام الأبارتهاید شرط (ومهمة) القادة الجدد المستقبليين من أبناء الشعب الفلسطيني وبناته في شوارع المدن وحاراتها في فلسطين التاريخية، كما في الجاليات المنتشرة عبر العالم. هو طريق الجلجلة الجديد الذي سيفكّك المضمون الصهيوني العنصري لإسرائيل، والذي يمكن أن يقود إلى إيجاد شركاء إسرائيليين صادقين «غير صهيونيين»، يمكن التحدّث معهم بعيدا عن نظام الفصل العنصري الاستيطاني الإحتلالي، للبحث عن فرصة ما في طريق «الدولة الواحدة» لجميع مواطنيها. ولكن من غير التفريط قيد أنملة بحقوق اللاجئين وحقهم بالعودة إلى أراضيهم، بل والحصول على تعويضات عن سنوات الجوع والتشرد التي عانوها وما يزالون يعانونها، فضلا عمّا عاناه أجدادهم وجداتهم وأباؤهم وأمهاتهم في مخيمات الجوع والشتات، وما يزالون.

الدولة الواحدة حل يبحث عن مصلحة الفلسطينيين والفلسطينيين أينما وجدوا، لكنه حل يُجبر الشعب الفلسطيني أن يبحث عن نقاط تقاطع مع شركاء من الشعب الإسرائيلي يؤمنون بهذا الحل، ويسعون جنبا إلى جنب مع الفلسطينيين على تقويض نظام الأبارتهاید الذي يهدّد وجودهم، بقدر ما يهدّد وجود فلسطينيين ومستقبل أبنائهم. والقضية الفلسطينية وتداعياتها المرعبة على الفلسطينيين، أو على السلام العالمي، أو في توسيع «ساحة المواجهات في فلسطين» قازات العالم القديم في مفترق استراتيجي حسّاس، لا يمكن تجاهل تأثيراته السياسية والعسكرية الجيوسياسية على هذه القازات، وامتدادا لتأثيرها الحضاري في التاريخ الإنساني حيث بدأ كل شيء، كمهد جامع للديانات السماوية الثلاث الأكبر تأثيرا في تاريخ البشرية وللتفاعل الحضاري الإنساني عبر التاريخ. وسيشكل تجاهل حل القضية الفلسطينية عبئا ثقيلا لن تتمكن البشرية تحضّل وباله، بل سيشكل تكرارا مرعبا لذاكرة بشرية محمّلة بغفاعات الحروب ما تزال تعيد إنتاج الغفاعات نفسها. ومن هذه الاعتبارات، إنّ لم يتعاون الجميع على وقف هذه الغفاعات التي تمارسها إسرائيل على الفلسطينيين، لن ينجو أحد من وبالها وما ستتركه هذه الغفاعات من إرثٍ بغض لأجيال من البشرية قادمة يستمر فيرونا.

نظام الأبارتهاید الإسرائيلي الأخذ بالتطور في السنوات الأخيرة بوحشية غير مسبوقة، وبوتيرة متسارعة، مستفردا الفلسطينية والفلسطينيين، هو شر مستطير يهدد الجميع. شر يستغل انشغالات العرب بحروبهم الإقليمية ومازقهم وحروبهم الداخلية، والعالم «بكوفيد 19»، وهو ما يتطلب حلا مستداما قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة. وهذا الحل هو بيد الأجيال الفلسطينية الشابة أينما وجدوا، وكى لا تبقى «الدولة الواحدة» العلمانية الديمقراطية لجميع مواطنيها سجينّة المتخيل. يتعايشون فيها متساوين بالحقوق. هذا المسار سيفكّك أيضا «منظومة الفساد الفلسطينية» المهيمنة على مصير الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، وفي مخيمات الجوع وكل أنحاء الشتات، لكنه يتطلب وعيا عاليا وأشكالا نضالية متنوّعة تحطل القوة العسكرية الغاشمة لجيش الاحتلال في الداخل، لا يتحكّن فيها من استخدام طائراته وصواريخه، فيما يتكند من مسعته ما لن يُنسى عبر التاريخ، بما يضمن عدم قيام نظام كهذا في مستقبل البشرية جمعاء.

(كاتبة وإعلامية فلسطينية في بيروت)

” ظل حكم الأسد الأب في أوائل الثمانينيات، أفظع وأكبر مجرزة أودت بحياة مئات من السجناء من مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية، ممن هم محسوبيون في غالبيتهم على جماعة الإخوان المسلمن الذين لم يتوان حافظ الأسد عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحقهم، ممارسا سياسة الأرض المحروقة عندما ارتكب أكبر وأفظع عملية إبادة ممنهجة في حماة عام 1982، إذ لم يتورع عن قصفهم بالطيران وسحقهم بالدبابات، وقاربت حصيلة المجزرة عشرين ألف قتيل. أما خلفته وابنته بشار فقد استنبت وسائل أخرى و«أحدث» للقتل الجماعي وسحق المتخفّضين على حكمه الاستبدادي، عبر رمي البراميل المحشّوة بالمواد المتفجرة من الجو على المدنيين، فيما بدباياته تدكّ المنازل والسكان الأمنين بالمدفعية، ناهيك عن استعماله السلاح الكيميائي، مثل غاز السارين، ضد المدنيين، في أكثر من مكان ومنااسبة، لعل أفضلعها مجزرة الغوطة الشرقية التي ارتكبت في صيف 2013، وقدر عدد ضحاياها بنحو 1500 شخص، بفعل استنشاقهم غاز الأعصاب السام!

ربما علينا أن نترحم على الإدارة الأميركية السابقة، أقلّه في هذه القضية، وتدكير إدارة جو بايدن الحالية، التي ما زالت ترفض إعادة الاعتبار لنظام الأسد، بان جيمس جيفري الذي كان مكلفا بالملف السوري في إدارة ترامب صرّح أكثر من مرة بان بشار الأسد «عار على البشرية ومجرم حرب، وربما أكبر مجرمي الحرب في عالم اليوم وأشدّهم قسوة» (18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019).

البيست كل هذه المجازر والغفائع التي تساوى عملية إبادة جماعية ممنهجة لشعب يختلف، بطبيعته وبإساليبه، وبما ارتكبه عن الجرائم التي ارتكبتها النازية، مع الفارق، طبعا، في شمولية الجرائم واتساعها؟

(كاتب لبناني)

■ مكتب بيروت
■ بيروت - الجزيرة - شارع باستور - بناية 33 west end
هاقت: 009611442047 - 009611567794
البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
Email: info@alaraby.co.uk
الاشتراكات:
alaraby.co.uk/subscriptions
هاقت: 097440190635 - جوال: 97450059977
للإعلانات:
alaraby.co.uk/ads

■ المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
■ الدوحة - الدقنة - برج الفردان - الطابق العاشر -
هاقت: 0097440190600

■ نائب رئيس التحرير **حسام كنانة**
■ مدير التحرير **ارست حوري**
■ المحرر الفني **إميد منعم**
■ السياسة **جوانة فرحات**
■ الاقتصاد
■ صحفّته **عبد السلام**
■ الثقافة **جمانة درويش**
■ منوعات
■ **ليال حداد**
■ **الراب** **معن البياري**
■ المجتمع **يوسف حاج علي**
■ الرياضة **نيك التلياني**
■ تحقيقات **محمد عزام**
■ مراسلون **نزار قنديل**



تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)